فيما القطاع الخاص يطالب بتعديله:

خبير ضريبي: المشاكل التشريعية وراء فشل تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات في اليمن

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

قال الدكتور حسن سعيد الصبري الخبير في مجال حسابات الضرائب إن سبب الإخفاق في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن يرجع عمليا إلى وجود مشاكل تشريعية شابت صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الضريبة العامة على المبيعات الأمر الذي أدى إلى إعاقة تطبيقه على الواقع العملي وخلقت فجوة في العلاقة بين المكلفين من أفراد القطاع الخاص ومصلحة الضرائب.

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الخلاف بين القطاع الخاص اليمني ومصلحة الضرائب حول تطبيق هذا القانون عقب الإجراء الذي اتخذته المصلحة في إيقاف الرقم الضريبي عن المكلفين من تجار العاصمة صنعاء وأدى لحجز بضائعهم في المنافذ الجمركية ، طالبت فعاليات احتجاجية نظمها هذا القطاع بالعاصمة صنعاء الأسبوع الماضي بإجراء تعديل على القانون تقضي بدفع الضريبة في المنافذ الجمركية إلى جانب لقائها رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوه والذي أعطى وعودا لوفد القطاع الخاص بحل الإشكال القائم والإفراج عن الأرقام الضريبية.

ويرى الدكتور الصبري أن هناك تبايناً في الرأي بين استجابات المكلفين والمحاسبين القانونيين من ناحية والإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول عدة مشاكل ويعزى ذلك للتأهيل العلمي والعملي ، حيث إن المحاسبين القانونيين والمكلفين بالضريبة أقرب لواقع الأعمال ومعرفة المشاكل وأكثر دراية من مأموري الضرائب وإن مأموري الضرائب أكثر تحيزا لقانون الضريبة، وبالتالي فإنهم لا يلحظون وجود مشاكل في القانون وخاصة

تلك التي تتناول أداءهم .

وبينت الدراسة التي قام بها الدكتور الصبري ونال بموجبها درجة الدكتوراه من دمشق وجود مشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية (في جانب الأداء - والموارد البشرية) تتمثل في جانب الحصر الضريبي والتهرب من الضريبة العامة على المبيعات وهو امر يحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

وأضاف : هناك مشاكل تتعلق بالجهات ذات العلاقة بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات (مصلحة الجمارك والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العامة للاستثمار والغرف التجارية والصناعية)تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن.

وحثت على ضرورة تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات الحالي بما يضمن وجود نصوص حول الفحص لغرض الضريبة العامة على المبيعات وإجراءاته للحيلولة دون الاجتهادات غير المقبولة من قبل الفاحص الضريبي والإدارة الضريبية، وكذا إضافة نص حول التقادم سواء فيما يتعلق بدين الضريبة المستحقة للإدارة الضريبية قبل المكلف أم حق المكلف في استرداد ما دفعه دون وجه حق لغرض تحاشي الخلافات بين الطرفين.

كما نبهت لضرورة إجراء دراسات مستقبلية متعمقة لدراسة فجوة التباين في الرأي بين المكلفين في أداء الضريبة العامة على المبيعات والمحاسبين القانونيين من ناحية وبين الإدارة الضريبية من ناحية أخرى حول بعض المشاكل التشريعية التي تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن، وكذلك إعداد دراسات لتحليل أسباب ذلك التباين.

وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية والتي قالت إنها تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن أوصت الدراسة بضرورة إعطاء العاملين بالإدارة الضريبية المرتبات والأجور الكافية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب لهم لمنعهم من اللجوء للرشوة.

وفيما يتعلق بالمشاكل في الأداء الوظيفي (الموارد البشرية) أوصت بضرورة العمل على إيجاد قاعدة بيانات عن المكلفين بالضريبة العامة على المبيعات لتسهيل أعمال الموظفين والمأمورين في متابعة هؤلاء المكلفين بربط وتحصيل الضريبة المستحقة عليهم.

بالإضافة إلى العمل على تبسيط الإجراءات وخفض عدد المستندات المطلوبة إلى أدنى حد ممكن بالشكل الذي يمكن معه تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة وذلك لغرض رفع كفاءة أداء الموظفين .

وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالتهرب من الضريبة العامة على المبيعات دعت الدراسة إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية في اختيار وترشيح الموظفين العاملين في إدارة مكافحة التهرب الضريبي، وأن يكون هؤلاء الموظفون ملمين بالضريبة العامة على المبيعات ولديهم القدرات العلمية والعملية لمكافحة التهرب الضريبي.

وضرورة عقد دورات تدريبية منتظمة للعاملين في إدارات مكافحة التهرب الضريبي، وأن تكون المادة العلمية المعدة إعداداً جيداً، وعلى أن يتولى تنفيذ هذه الدورات أفراد يتمتعون بالخبرة الكافية بهذا المجال.

والعمل على إلزام الجهات المعنية بتنفيذ الضريبة العامة على المبيعات بالإبلاغ عن الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة عند تعاملها مع هؤلاء الأشخاص.

مع ضرورة تعاون الحكومة مع الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) بإلزام المستوردين بالتقيد بقواعد الاستيراد من الخارج، وإدخال تلك السلع عبر المنافذ الجمركية، بمستندات تثبت فيها أسماؤهم الحقيقية بغرض منع التهرب من الضريبة العامة على المبيعات.

كيف خططت المصلحة لجباية الضرائب؟! (١-٣)

خطة المصلحة لعام ٢٠١٠م

جمال عبدالحميد عبدالمغني

□قبل الدخول في مناقشة قانون ضريبة المبيعات المعدل أو الجريح الذي أصابته رصاصات وطعنات الغدر والخيانة برفقة شقيقه الأكبر قانون ضرائب الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م في عام الكارثة عام ٢٠١٠م حيث بدأت في هذا العام مرحلة تقنين الفساد بشكل واضح وصريح ربما لأن منظومة الفساد في هذا البلد المغلوب على أمره كانت قد وصلت إلى مرحلة التشبع من ممارسة الفساد خارج القوانين فارتأت الانتقال إلى مرحلة جديدة هي الفساد المقنن كسبق إفسادي دولي يحفظ لهذه المنظومة حقوق وبراءة الاختراع، واعتقد أن من تابع الحلقات الست عشرة خلال فترة أكثر من شهر يدرك معنى هذا الكلام تماماً.

والحقيقة أني كنت قد نويت التوقف مؤقتاً عن مناقشة مواد قانون المبيعات ليس لأن الجانب الرسمي المعني لم يعط هذا الموضوع حقه من الاهتمام والمتابعة والنقاش فهذا كان متوقعاً لأن الفساد لازال مشعشعاً وله أذرع متعددة لازالت تمسك بمقاليد الأمور حتى اللحظة أما من جاءوا من خارج إطار منظومة الفساد سواءً من الساحات أو من أحزاب المعارضة فثمة اهتمامات أخرى تشغلهم وهم بحاجة إلى مزيد من الوقت للالمام بكل الاختلالات التي حدثت في الماضي وإصلاحها ومنها هذا الخلل الجسيم المتمثل في تقنين الفساد ومسخ القوانين الضريبية تحديداً لكن الوقت قد يسرقهم وسيواجهون صعوبات كبيرة تحول دون تحقيق طموحات الشعب والقيادة السياسية التي منحتهم الثقة في ظل بقاء الجرائم القانونية على حالها والعناصر الفاسدة في مواقعها ومن باب النصح أقول لجميع عناصر حكومة الوفاق اليوم ليس كالأمس ويجب أن لا يكون غداً كاليوم أو الأمس أيضا وعيون الشعب ترقب وترصد وعليكم أن تدركوا أنكم فريق واحد لا تمثلون أحزابكم في هذه المرحلة الحساسة وإن جئتم منها بل تمثلون شعباً كريماً وعظيماً بأكمله وتذكروا أن الشعب المصري غيّر عدة حكومات خلال أسابيع وشهور بحثاً عن أفضل العناصر الشريفة والكفؤة التي تحقق أحلامه وتطلعاته وتنفض عن كاهله غبار الماضي الأليم والرهيب، وعودة إلى موضوع مواصلة نقاش القوانين الجديدة التي شرعت للفساد فيكفيني شرفاً ما حظيت به حلقاتي الماضية من اهتمام شعبي لم أكن أتوقعه على الاطلاق سواءً من رجال الاقتصاد الشرفاء أو من القانونيين الكبار أو من زملاء المهنة المحاسبين القانونيين أو من رجال الضرائب الأكفاء في المصلحة والمكاتب وحتى من خارج هذه الأطر ومن خارج حدود البلد.

لكن المفاجأة المدوية بالنسبة لي تلك الكلمات التي سمعتها من الاستاذ الدكتور الكبير عبدالعزيز المقالح شاعر وأديب اليمن والأمة العربية العظيم فقراءة ذلك العملاق واهتمامه بكتاباتي السابقة عن تقنين الفساد بل واخضاعتها للنقاش من قبل رجال الفكر والأدب في حضرة ذاكرة الأمة وضميرها الدكتور عبدالعزيز المقالح هو أمر أكثر من استثنائي وسيظل محفوراً في ذاكرتي ما حييت.

ونزولاً عند رغبة الكثير من القراء والمهتمين والزملاء فسوف نواصل مناقشة المواد القانونية "الكارثية" من خلال قانون جديد هو قانون المبيعات لكن بعد أن نخصص حلقتين أو أكثر لمناقشة خطة المصلحة لبعض السنوات وسنبدأ اليوم بخطة مصلحة الضرائب لعام ٢٠١٠م فإلى الخطة:

إجمالي ربط الايرادات المركزي والمحلي للعام المالي ٢٠١٠م على مستوى أنواع الضرائب

بلغ إجمالي ربط المصلحة للعام المالي ٢٠١٠م مبلغاً وقدره ٣٨٧,٠٦٨,٣٢٥,٠٠٠ ريال منها مبلغ ٣٧٩,٥٧١,٤٢٨,٠٠٠ ريال ربط مركزي ومبلغ ٧,٤٩٦,٨٩٧,٠٠٠ ريال ربط محلي وبالنسبة لهذا الربط حسب أنواع الضرائب فقد كانت الخطة كما يلي:

إجمالي ضرائب الدخل ٢١٨,٩٣٤,٥٩٤,٠٠٠ ريال.

إجمالي الضريبة العامة على المبيعات ١٥٨,٨٧٤,٦٤٥,٠٠٠ ريال.

إجمالي الضرائب الأخرى ٩,٢٥٩,٠٨٩,٠٠٠ ريال.

والآن إلى تحليل ومناقشة عناصر الربط حسب أنواع الضرائب حتى يعرف القارئ الكريم تفاصيل ضرائب الدخل ومن هي الشرائح التي تتحمل عبئها وما هو نصيب كل شريحة من هذه الأعباء.

أولاً: إجمالي ضرائب الدخل التي خططت المصلحة للوصول إليها أو هدفت لتحقيقها خلال عام ٢٠١٠م ٢١٨,٩٣٤,٥٩٤,٠٠٠ ريال وتفاصيل الربط كما يلي:

ضريبة المرتبات والأجور جهاز إداري ٩٥,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

ضريبة المرتبات والأجور قطاع عام ومختلط وتعاوني ٢٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

ضريبة المرتبات والأجور قطاع خاص "شركات وأفراد" ٢٦,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

ضريبة أرباح المهن الحرة ٧٩٤,٢٧٧,٠٠٠ ريال محلي

ضريبة كسب العمل على المهن الحرة ٤٩,١٨٩,٠٠٠ ريال محلي

ضريبة ريع العقارات ١,٩٤٠,٤٢٨,٠٠٠ ريال محلي

الضريبة على المبيعات العقارية ٣,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

ضريبة أرباح على مكلفي شركات القطاع العام ٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

ضريبة أرباح على مكلفي شركات القطاع المختلط والتعاوني ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

الضريبة على أرباح شركات الأموال ١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

الضريبة على أرباح شركات الأشخاص ٧٤٧,٧٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

الضريبة على أرباح الأفراد ٢١,٧٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

إيرادات الغرامات الضريبية ٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال مركزي

الإجمالي ٢١٨,٩٣٤,٥٩٤,٠٠٠ ريال.

هذه الخطة التي تعدها المصلحة في بداية كل عام وتسعى من خلال جميع مكوناتها داخل المصلحة والمكاتب التابعة لها في جميع محافظات الجمهورية إلى تحقيق الأرقام المحددة فيها أو تجاوزها ان أمكن ذلك ولأن الخطة واضحة لكن لا بأس من تسليط الضوء على إجماليات أرقامها بدءاً بضرائب الدخل الموضحة بالكشف السابق وضرائب الدخل هي ضرائب مباشرة أي أن دافعها هو المحمل بعبئها ولا يستطيع أن ينقل ذلك العبء أو جزء منه إلى مكلف آخر وكما نلاحظ من خلال الكشف التفصيلي أن العبئ الأكبر يتحمله موظفو الجهاز الإداري حيث تبلغ الضرائب التي خططت المصلحة لجبايتها منهم خلال عام ٢٠١٠م مبلغ وقدره ٩٥,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال بالإضافة إلى مبلغ ٢٢,٨٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال ضريبة مرتبات من موظفي القطاع العام والمختلط والتعاوني وإجمالي هذين البندين = ١١٧,٩٨٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال وهذين البندين من الضرائب المباشرة هما اللذان يجبيان بصورة سليمة ووفقاً للقانون ولا تتحمل الدولة أي أعباء في سبيل جبايتهما إذ أن الضريبة تستقطع مباشرة من كشوفات المرتبات وتورد بشيكات إلى الخزينة العامة دون عناء والغريب أن هذين البندين يشكلان ٣٠٪ من حجم الضرائب الإجمالي ويشكلان نحو ٥٤٪ من مجموع ضرائب الدخل التي تدخل في نطاقها إجمالي ضرائب مرتبات القطاع الخاص وجميع ضرائب الأرباح للقطاع الخاص والعام وغير ذلك.

المكون الثالث من مكونات أو بنود ضرائب الدخل هو ضريبة المرتبات والأجور قطاع خاص "شركات وأفراد" حيث خططت المصلحة لجباية مبلغ ٢٦,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال من هذه الشريحة وهي تمثل جميع موظفي ومستخدمي القطاع الخاص من أصغر موظف أو عامل في أصغر بقالة إلى أكبر موظف في أكبر شركة أو بنك وهذه الضريبة ليست ضريبة صادقة وحقيقية حيث أن حجم العمالة في القطاع الخاص يزيد عشرات المرات عن حجم العمالة في الجهاز الإداري والقطاع العام ليس هذا فحسب بل أن المرتبات والأجور في منشآت القطاع الخاص أفضل من مرتبات وأجور العاملين في الجهاز الإداري والقطاع العام ومع ذلك نشاهد أن المصلحة تخطط لجباية ضريبة مرتبات من موظفي الجهاز الإداري والقطاع العام تزيد أربعة أضعاف ونصف عن ما خططت لجبايته من موظفي وعمال القطاع الخاص، ورغم تعاطفي مع شريحة الموظفين والعمال في القطاع الخاص وخصوصاً مستخدمي الوظائف الدنيا لأنهم يعانون كما يعاني موظفو القطاع العام والجهاز الإداري إلا أن حصيلة ضرائبهم لا تعبر عن ٥٪ من حجمهم الحقيقي ويساهم بصورة رئيسية أرباب أعمالهم في تهربهم ويعتبرون المبالغ التي يتحايلون بها على الخزينة العامة ميزات ممنوحة للعمال والموظفين يمنون بها عليهم.

في الحلقة القادمة سترون العجب عند مناقشة ضريبة الأرباح وباقي مكونات الخطة.

● رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الفساد
عضو ائتلاف القيادات الادارية والدبلوماسية بساحة التغيير
نائب مدير عام الضرائب والرسوم بمصلحة الضرائب

اليوم: بدء دورة تدريبية في مجال الصناعات الغذائية وحفظ الأطعمة بمديرية عبس محافظة حجة

■ ،،كتب / منصور شايع

ينظم مكتب الزراعة والري بمحافظة حجة الدورة التدريبية للنساء الريفيات بمديرية عبس الخاصة بالصناعات الغذائية وحفظ الأطعمة بالتعاون مع برنامج دعم التنوع الاقتصادي قطاع الزراعة والممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . UNDPأوضح ذلك لـ الثورة الاخ / صادق نعمان النبهاني مدير برنامج دعم التنوع الاقتصادي ، قطاع الزراعة .

مشيرا إلى أن الدورة تستهدف ٢٥ متدربة ريفية في عبس لمدة اسبوع خلال الفترة ٧ - ١٢/ ٤ / ٢٠١٢م .مبينا أن هناك دورة أخرى مماثلة ستنعقد في مديرية الزهرة محافظة الحديدة خلال الفترة١٤ -٢٠١٢/٤/١٩ في نفس مجال الصناعات الغذائية وحفظ الأطعمة ولعدد ٢٥ متدربة أيضا . منوها بان تلك الدرتين تأتي ضمن أنشطة برنامج التنوع الاقتصادي قطاع الزراعة للعام الجاري وبالتعاون والتنسيق مع الإدارات المختصة مثل الإدارة العامة للمرأة اريفية ومكتب الزراعة والري بمحافظتي حجة والحديدة والهيئة العامة لتطوير تهامة وجمعية صانعات المستقبل بمحافظة حجة .

وأشار النبهاني إلى ان الدورتين تهدف إلى تعريف المرأة اريفية بكيفية الاستفادة من الكميات الفائضة في الانتاج الزراعي في المواسم الزراعية وانخفاض قيمة السلعة في ذلك الوقت للأستفادة منها في وقت لاحق من العام تكون فيه تلك السلع معدومة في المزارع والأسواق ، ويمكن تطوير تلك المعارف والدخول في صناعات غذائية طويلة الأجل ويمكن الترويج لها وبيعها في الأسواق المحلية وبالتالي رفع المستوى المعيشي للأسرة الريفية . لافتا إلى ان من نتاج الدورات سيتم اصدار دليل التصنيع الغذائي الشامل لاستخدامه في الأنشطة المستقبلية في المحافظات المختلفة .

ارتفاع العرض النقدي إلى ٢٣٣٣,٤ مليار ريال في فبراير الماضي

■ ،،الثورة/ أحمد حسن

ارتفع العرض النقدي من ٢٢٥١,٨ مليار ريال في نهاية شهر يناير ٢٠١٢م إلى ٢٣٣٣,٤ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢م بارتفاع قدره ٨١,٦ مليار ريال وبنسبة ٣,٦٪ ، مقارنة مع انخفاض ٪ مقداره ١٦,٤ مليار ريال ونسبته ٠,٧ ٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢م .

وأوضح البنك المركزي اليمني في أحدث تقاريره المصرفية أن النقد ارتفع في شهر فبراير ٢٠١٢م بـ٣٠,٨ مليار ريال في حين زاد شبه النقد بـ٥٠,٨ مليار ريال. وكان العرض النقدي قد بلغ ٢٢١٠,٥ مليار ريال في فبراير ٢٠١١ ويعود الارتفاع في العرض النقدي إلى ارتفاع صافي المطالبات على الحكومة بمقدار ٤١,٣ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١٢ حيث سجل رصيداً مديناً بـ١٠٨٦,٢ مليار ريال في فبراير ٢٠١٢ مقارنة مع رصيد مدين بـ ١٠٤٤,٩ مليار ريال في نهاية الشهر السابق فيما كان الموقف في فبراير ٢٠١١م رصيداً مديناً بمبلغ ٧٣٥,٦ مليار ريال.

كما ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي من ٥٢٣,٥ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١٢م إلى ٥٣٨,٢ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١٢م بارتفاع قدره ١٤,٧ مليار ريال وبنسبة ٢,٨ ٪. وكانت هذه المطالبات في فبراير ٢٠١١م مبلغ ٥٣٨,٤ مليار ريال ، وبالمقابل فقد ارتفع صافي الأصول الخارجية من ١٤٢٣,١ مليار ريال في يناير ٢٠١٢ إلى ١٤٥٥,٣ في فبراير ٢٠١٢ بزيادة ملحوظة مقدارها ٣٢,٢ مليار ريال ونسبتها ٢,٣٪.

ارتفاع أسعار الحديد تنعش تجارة الخردة في اليمن

□أنعشت الارتفاعات في أسعار المعادن تجارة الخردة في اليمن بعد حالة الركود التي أصابتها في مقتل خلال الفترة الماضية نتيجة تراجع أسعار الحديد والألمنيوم إلى مستويات قياسية العائد المجزي من جراء بيع الخردة حول أنظار العمالة للعمل في تجارة الخردة سواء كان حديدا أو ألمنيوم، حيث انتشرت في جميع مناطق ومحافظات الجمهورية .

وتشكل معلبات المشروبات الغازية وجمع السيارات والمكائن القديمة من المدن والقرى على حد سواء مرتكزا رئيسيا لهذه التجارة كون أرباحها مجزية مقارنة بغيرها من الأنواع الأخرى من الخردة ،حيث أصبح من المعتاد أن تشاهد في الشارع اليمني شابا في مقتبل العمر أو شيخا مسنا، يلتقط قطع الحديد من طرقات العاصمة صنعاء بكل جدية ونشاط ،كما أنه ليس غريبا أن ترى شاحنة ضخمة محملة بالحديد الخردة عن آخرها، وهي تنطلق في أطراف العاصمة، بعد أن حملت في جعبتها كل نثار الحديد التي جمعها أولئك الرجال، لتذهب بها إلى نقاط تجميع الحديد التي يشرف عليها بعض الشباب، تمهيدا لانتقالها لنقاط أكبر، والتي تتولى بدورها تزويد المصانع الخارجية بها.

تجميع

نقطة تجميع الحديد، لا تعدو أن تكون مساحة خالية من المباني تقع على طريق مسفلت لضرورة نقل البضاعة، ويتكوم فيها الحديد على شكل تلال صغيرة، وينصب ميزان ضخم في صدر تلك المساحة، بالإضافة لسرير صغير" يستغله مدير النقطة في الجلوس واستضافة زبائنه من جامعي الحديد الخردة.

محمد العميري شاب في أواخر العشرينيات يشرف على واحدة من هذه النقاط ويعمل بها منذ ثلاث سنوات، وكان قبل امتهانه لهذه المهنة يتقلب بين العديد من المهن الهامشية، كلما ظن أن إحداها أعلى أجراً أو أكثر دخلاً، وجاء تحوله للخردة لمساعدة شقيقه الأكبر محمد الذي سبقه إليها بسنوات، بعدما اتسع نشاطه.

لكن محمد اختار لنفسه هذه المهنة منذ أن بدأ يخرج لسوق العمل، ويرى أنها مجال مهم يمكنه أن يستوعب عددا كبيرا من العاطلين في ظل تعدد المراحل التي تمر بها قطعة الحديد منذ جمعها حتى دخولها المصنع.

وتبدأ هذه المراحل بجمع الخردة، والشخص الذي يعمل بهذه المهنة يكون له مصدران، إما التقاطها من الشوارع وصناديق القمامة، أو القيام بشرائها من مخلفات منازل المواطنين، وتتمثل هذه المخلفات في بقايا الأواني والأجهزة المنزلية وهياكل السيارات القديمة. وتنتقل الخردة بعد ذلك من هؤلاء الباعة إلى مراكز تجميع الحديد الفرعية التي يعمل بها في الغالب أكثر من شخص.

وتشتري هذه المراكز من الباعة بسعر٢٥٠ ريالاً للكيلو ولا تفرق بين الأنواع المختلفة من الخردة، فوفقا لمحمد العميري، فإن كل الأدوات التي تدخل المعادن الحديدية في تكوينها تصلح للبيع.

ومن نقاط التجميع الصغيرة -كالتي يشرف عليها محمد وشقيقه- إلى النقاط الأكبر، تنتقل رحلة الحديد الخردة، وتتولى الأخيرة عملية البيع للمصانع العاملة في مجال تصنيع الحديد.

وتستعين كل مرحلة من هذه المراحل بمهن أخرى، ولكنها -كما يقول أحمد الدميني - لا تخدم الخردة فحسب، بل تعتبر عاملا مساعدا على رواجها، كا كالأشخاص جامعي الخردة الذين يقومون بنقلها إلى نقاط التجميع الصغيرة، وسائقو شاحنات النقل الضخمة التي تنقل بصورة يومية عشرات الأطنان من الحديد وبالإضافة لكل هؤلاء يستفيد المواطن الذي تخلص من أشياء مهملة بمنزلة والحصول على أموال نظير ذلك.

ميناء عدن يستقبل ٧٧ سفينة تجارية وناقلة نفط ويخوت سياحية خلال مارس الماضي

■ ،،عدن/سبأ

استقبل ميناء عدن خلال مارس الماضي ٧٠ سفينة تجارية وناقلة نفط محملة بمواد غذائية وبناء ومشتقات نفطية وصلت من مختلف الموانئ العالمية.

في سياق متصل قال مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لـ"سبأ" إن الرصيف السياحي للميناء استقبل للفترة نفسها ٧ يخوت سياحية أقلت ٣٧ سائحاً وسائحة من جنسيات أوروبية مختلفة في حين بلغ عدد الواصلين والمغادرين عبر الميناء من اليمنيين والعرب والأجانب ١١٨ منهم ٦٩ واصل.

وأوضح المطري أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن والمواد الغذائية إلى عدد من بلدان القرن الأفريقي بلغ ٩٠ سفينة أبحرت من ميناء عدن خلال شهر مارس الماضي.